The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement
The Commander

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية
القائد

صدر عن حزب حرَّاس الأرز ــ حركة القوميَّة اللبنانية، البيان التالي:

من خلال قراءَة متأنية للقرار الدولي رقم ١٥٥٩ والتدقيق في بنوده وحيثياته، وبخاصةٍ البند الخامس الذي ينصّ على إن "مجلس الأمن يعلن دعمه لإجراء عملية إنتخابية حُرَّة وعادلة في الإنتخابات الرئاسية اللبنانية القادمة وفقاً للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخُّل أو تأثير خارجي"... نتوصَّل إلى الإستنتاجات التالية:

١- بما إن عملية التمديد للعهد الحالي قد خرَقت قرار مجلس الأمن المذكور خرقاً كاملاً وسافراً، أي إنها لم تكن حُرَّة ولا عادلة، ولم تحترم قواعد الدستور بل أطاحت به، وتمَّت وفق مشيئة الإحتلال السوري تحت وطأة الضغط والإكراه... لذلك يكون التمديد باطلاً ولاغياً بحسب القانون الدولي، وتكون الأسرة الدولية ملزمة بمقاطعة الحكم اللبناني برمَّته ونزع الصفة الشرعية عنه، ورفض التعامل مع كل ما ينبثق عنه من حكوماتٍ ووفودٍ رسميَّة وقرارات... وفي هذا السياق لا بُدَّ من التنديد بالهفوة التي صدرت عن مجلس الأمن مؤخراً عندما إستقبل وفداً لبنانياً فاقد صفته الشرعية جاء إليه ليدافع عن حالةٍ غير شرعية، وبهذا يكون مجلس الأمن أول من خرق قراره بنفسه.

٢- وبما إن وصول هذا العهد إلى السلطة في العام ١٩٩٨ قد حصل بالطريقة عينها التي حصل فيها التمديد، أي من خلال المشيئة السورية ذاتها التي إختارته وفرضته على اللبنانيين فرضاً وعدَّلت الدستور لمصلحته، لذلك تكون شرعية هذا العهد باطلة من أساسها عملاً بالمادة الخامسة من القرار ١٥٥٩ المذكور وإستناداً إلى كل الأعراف والقوانين المعمول بها في العالم والتي تعتبر إن كل فِعل أو صفِة أو إجراء يتمّ في أجواء من التهديد والإكراه يكون باطلاً ولاغياً.

٣- وما ينطبق على هذا العهد، إذا ما عُدنا إلى الوراء، ينطبق على سلفه الذي جاءَت به المشيئة السورية عينها بعد أن إغتالت "الرئيس" **رينه معوَّض** لترئيس من هو أكثر طواعية وخضوعاً لها، ثم مدَّدت له في العام ١٩٩٥ ثلاث سنوات بنفس الأسلوب والطريقة المذكورين أعلاه.

٤- وبما إن المجالس النيابية والحكومات المتعاقبة على لبنان منذ العام ١٩٩٠ أي تاريخ سقوط لبنان كاملاً تحت قبضة الإحتلال السوري، كانت كلها إفرازات مَحِضْ سورية، فتكون بدورها باطلة وغير شرعية، وتصبح بالتالي كل المعاهدات والإتفاقات التي إنبثقت عنها باطلة ولاغية، وبخاصةٍ ما سُمِّيَ بمعاهدة "الأخوة والتعاون والتنسيق" وما تفرَّعَ عنها من إتفاقيات ثنائية بين لبنان وسوريا، سيَّما وإنها عُقِدت في ظل الحِراب السورية بين بلدٍ محتلّ وبلدٍ واقع تحت الإحتلال وبين حكمٍ ذي سيادة وحكمٍ فاقد السيادة، تماماً كالمعاهدات التي وقَّعتها حكومة **فيشي** الفرنسية مع الإحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية.

كل هذا يقودنا إلى ما سبق ونادينا به مِراراً وتكراراً، أي رفض كل الوضع السياسي الشّاذ الناشئ منذ العام ١٩٩٠ وحتى اليوم، وعدم الإعتراف به أو التعامل معه بسبب بطلانه وفقدانه لأية شرعيَّة قانونية أو دستورية، والإعتراف فقط بشرعية حكومة **العماد عون** التي تشكلت في العام ١٩٨٨ بموجب مرسوم جمهوري صادرٍ عن رئاسةٍ شرعية ووفق الأصول الدستورية، مع التذكير بأن إطاحة هذه الحكومة من قِبَل الجيش السوري في تشرين من العام ١٩٩٠ لم يُلغ شرعيتها بل رسَّخها أكثر فأكثر في قلوب اللبنانيين وعقولهم.

منذ اليوم الأول لقيام جمهورية الطائف حَكَمنا عليها بالزوال وقلنا إنها لن تُعَمِّر طويلاً لأنها بُنيَت على الرمل، وكل ما يُبنى على الرمل لا يدوم بل ينهار عندما تأتي الساعة... وها هي قد أتت ومعها رياح التغيير لتجرف هذه القذارة التي إسمها النظام اللبناني ومعه النظام السوري على ما يبدو... والآتي قريب.

لبَّــيك لبــنان
أبــو أرز

في ١ تشرين الأول ٢٠٠٤